

إسكالية العولمة في النظام العالمي الجديد

الدكتور غازي ربابعة

قسم العلوم السياسية- الجامعة الأردنية

عمان - الأردن

مقدمة:

يمثل القرن الواحد والعشرين تحولاً حقيقياً في ظل اتفاقية التجارة العالمية والتوجه نحو عولمة الاقتصاد العلمي، فالعالم اليوم يمر بتغيرات كبيرة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ومن الواضح أننا نخرج من عصر الرأسمالية التقليدية على عصر العولمة الذي يتميز بالانفتاح الاقتصادي والتغيرات الهيكلية الاقتصادية العالمية في ظل وجود صناعات وتكنولوجيات بارزة تلعب دوراً هاماً وحيوياً في ظل هذه التغيرات مثل صناعات وتكنولوجيا الكمبيوتر والإلكترونيات الاستهلاكية والاتصالات والمعلومات. ومع العولمة سرعان ما اختفى مفهوم دولة الأمة كما عرفناه خلال القرون الماضية، وقد صحت هذا الانتقال من دولة الأمة إلى الاقتصاد العالمي - خلال العقد الماضي - تضخم في الأصول المالية لم يسبق له مثيل تجمع بين تكنولوجيا الكمبيوتر التي تحرك الأموال بالوسائل الإلكترونية بأسرع من الثانية حيث نجد أنفسنا أمام حالة أنفسنا أمام حالة غير مسبوقة في التاريخ الاقتصادي تتمثل في القدرة على تحريك الأموال بين الدول في أجراء من الثانية بفضل التكنولوجيا.

ولعل أفضل طريقة لوصف العولمة أنها اتجاه نحو إزالة القيود الاقتصادية على النطاق العالمي. نتيجة إلغاء الرسوم الجمركية التي كانت تهدف إلى حماية الأسواق الداخلية والمنتجين المحليين، بل إنها ستخضع المنتجين في الدول الصغيرة للمنافسة الدولية التي لا يستطيعوا مقاومتها غالباً. وتؤدي هذه العملية إلى عولمة أسواق البضائع والخدمات ورأس المال والعمل.

وينبغي للدول التي تطمح أن تكون من بين الفائزين في عصر العولمة أن تلبى شروطاً معينة.

أولاً: يجب أن تملك المهارات التكنولوجية وتكون لها القدرة على التعامل وتطوير مجال الاتصالات والمعلومات.

ثانياً: أن تخلق بيئة مواتية لاجتذاب رؤوس الأموال الخارجية التي تحتاجها.

ثالثاً: يجب أن تضمن توافر قوى عاملة تتمتع بالمهارة والإخلاص تستطيع أن تنتج وتبيع السلع والخدمات بالمستويات الدولية التنافسية. وفي هذا البحث نتناول الحديث بشكل مفصل، حول مفهوم العولمة وعولمة الاقتصاد ونتطرق للحديث عن الشركات متعددة

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة في تناولها لإشكالية العولمة في النظام العالمي الجديد حيث تبرز هذه الإشكالية على أكثر من صعيد اقتصادي وسياسي وإنساني، ومشكلات حقوق الإنسان والتدخل الإنساني في السيطرة على التكنولوجيا كلها أمور تستوجب تضامناً دولياً، حيث تسعى الدول الكبرى في ظل العولمة إلى تكوين تجمعات إقليمية تتمثل في تكوين تكتلات اقتصادية للحصول على المكاسب في السوق العالمية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- 1- الإطلاع على ماهية العولمة وأهدافها وأنواعها ونتائجها.
- 2- البحث في تطور العولمة مقارنة مع التطور السياسي للتعاون والصراع الدولي.
- 3- البحث في تأثير العولمة على المستوى الدولي.
- 4- البحث في تأثير العولمة على العالم العربي والإسلامي.

مشكلة الدراسة:

وهي تشمل الإجابة عن التساؤلات التالية:

ما التأثير الذي أحدثته العولمة في تغيير الاتجاهات من حيث التعاون أو الصراع للدول؟ إلى أي مدى حققت ظاهرة العولمة تغييراً جذرياً في التنازل عن بعض الفلسفات السياسية الخاصة ببلدان العالم؟ ما مستقبل العولمة في إجراء التغيير اللازم لتحقيق مصالح الجماعة والانخراط ضمنها بعيداً عن تغيير التنظيمات والهوية الثقافية والسياسية؟

فرضية الدراسة:

تفترض هذه الدراسة وجود مجموعة من النقاط يجب التركيز عليها فيما يتعلق بالعولمة السياسية ومحاولة تحليلها، للوصول إلى حالة من الفهم للآثار المترتبة على القبول بها ولا سيما في المنطقة العربية.

أسئلة الدراسة:

السؤال الرئيس المطروح في هذه الدراسة: ما هو تأثير العولمة على السياسة العالمية وما أثر ذلك على الوطن العربي؟

- ما دور التغيرات المستقبلية لتأثير العولمة؟
- ما دور الدولة القومية؟
- ما دور الحكومات العربية أمام هذا التحدي؟

منهجية الدراسة:

سوف أقوم باختبار الفرضية السابقة عن طريق استخدام الأسلوب الوصفي في البحث الذي يحدد ويصف القائق ويوضح جوانب الأمر الواقع بمسحها ووصفها وصفاً تفسيرياً بدلالة الحقائق المتوفرة، وبما أن المشكلة هي ذات طبيعة نظرية، فإنني سأعتمد المنهج التحليلي من خلال دور العولمة السياسية وأثرها على الوطن العربي. وذلك وفقاً للخطة التالية:

- 1- النظام العالمي الجديد
 - 2- مفهوم العولمة
 - 3- الأبعاد السياسية للعولمة
 - 4- الأهداف الاستراتيجية للعولمة الاقتصادية
 - 5- دور الشركات متعددة الجنسيات في عولمة الاقتصاد
 - 6- أثر النظام العالمي على الأقطار الإسلامية والعربية
 - 7- السبل إلى مواجهة النظام العالمي الجديد
- الاستنتاجات والتوصيات

1- النظام العالمي الجديد

تمثل المرحلة التاريخية الراهنة- وقد دخل العالم أعقاب الألفية الثالثة- منعطفاً حاسماً في حركة النظام العالمي الجديد في ظل هذه الظروف التي تشهد سلسلة متواصلة من التغيرات الكبيرة على مختلف الأصعدة محلياً وإقليمياً وعالمياً وسط مكاني وجغرافي آخذ في الانكماش والتقارب الذي استقطب أيضاً تعريفات جديدة كالعولمة أو الكوكبة⁽¹⁾. مع بداية عقد التسعينات بدأ الحديث من جديد عن بروز نظام عالمي جديد الذي واكب تغيرات جذرية على مستوى معادلات القوة العالمية واختفاء أكبر معسكر إيديولوجي اقتصادي في العالم متمثلاً في الإمبراطورية الشيوعية، وظهور الولايات المتحدة كقوى عظمى منفردة على هرم المنظومة الدولية. كما تزامن مع هذه التغيرات

وليس من المستغرب أن تكون المصطلحات الجديدة مثل العولمة والكوكبة أو الأقليات أو الفرق الصغيرة مختزلة ومختصرة في كلمة واحدة كتعبير عن حجم الاختزال والتقرب الكبير الذي أخذ يربط كل من على الكرة الأرضية أكانت دولاً أم تنظيمات إقليمية وعالمية شركات أم أفراد وجماعات⁽³⁾.

تتمحور العناصر الأساسية لظاهرة العولمة حول الازدياد المطرد في العلاقات المتبادلة بين الأمم، سواءً في تبادل السلع والخدمات أو فيما يتعلق بانتقال رؤوس الأموال أو في انتشار المعلومات والأفكار والثقافات وما تتحملة كل هذه التفاعلات في إمكانات التأثير والمتبادل بين الأمم والشعوب بقيم بعضها البعض وعاداتها وسلوكياتها.

إن النظام العلمي الجديد⁽⁴⁾. اصطلاح في السياسة بدأ استخدامه استخداماً واسعاً نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين المنصرم وبالتحديد مع ظروف انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث اقترن بالعولمة ليعبر عن انتقال عمليات السلع ورؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات بين المجتمعات البشرية بحرية دون قيود لكنه من الناحية العلمية يعبر عن اتجاه للهيمنة على مقدرات العالم من طرف واحد (أمريكا) أو ه يسمى بالقطب الواحد.

وقد ظهر هذا المصطلح على الصعيد الأكاديمي أول مرة بداية الستينيات عنده استعمله المحامي الأمريكي المتقاعد كرنفينك كلارك المستشار الفاعل لعدد من وزراء الخارجية في البيت الأبيض في الثلاثينيات الأربعينيات من القرن الماضي ورغم الظهور المذكور لم يدرج تعبيراً عاماً في الفكر السياسي إلا بعد ثلاثين سنة على وجه التقريب وكان أول من استخدمه بمعناه الحالي أواخر الثمانينيات غورباتشوف عام 1989م وبوش عام 1990م والأمم المتحدة عام 1991⁽⁵⁾.

2- مفهوم العولمة:

أصبحت العولمة Mondialization⁽⁶⁾ من أكثر الكلمات استخداماً في الأدبيات المعاصرة. وقد تم تعريف العولمة بأنها إكساب الشيء طابع العالمية وجعل نطاقه وتطبيقه عالمياً. وأصبحت ظاهرة العولمة الهاجس الطاغي في المجتمعات المعاصرة، فهي تستقطب اهتمام الحكومات والمؤسسات ومراكز البحث ووسائل الإعلام، وتعاضم دور العولمة وتأثيرها على أوضاع الدول والحكومات وأسواقها وبورصتها ومختلف الأنشطة الاقتصادية فيها⁽⁷⁾. وهي تستخدم بمصطلح الكوكبة Globalization التداخل الواضح لأمو

الاقتصادية والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو الانتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة دون الحاجة إلى إجراءات حكومية (8).

والعولمة بالمفهوم المعاصر (الأمركة) ليست مجرد سيطرة وهيمنة وتحكم بالسياسة والاقتصاد فحسب وإنما تمتد لتطال ثقافات الشعوب والهوية القومية الوطنية، وهي بالتالي تجمل ثقافة (غربية أمريكية) تنفد بها ثقافات مجتمعات أخرى. وقد أكد ذلك الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش" حين قال في مناخ الاحتفال بالنصر في حرب الخليج الثالثة: " إن القرن القادم سيشهد انتشار القيم الأمريكية وأنماط العيش والسلوك الأمريكي" (9).

لقد أصبحت ظاهرة العولمة الهاجس الطاغي في المجتمعات المعاصرة حتى استقطبت اهتمام الحكومات ووسائل الإعلام.

أما المدى الأبعد لمفهوم العولمة فيمكن اختصاره بالاندماج الكي لأسواق العالم في حقول التجارة والاستثمار المباشر وانتقال الأموال والأيدي العاملة والثقافتين ومن ثم خضوع العالم برمته لقوة ومكانيكيو سوق عالمية واحدة تخترق الحدود القومية ويصعب سيادة الدولة القومية على مواردها وأولوياتها ورعاياها⁽¹⁰⁾.

لم تترك العولمة التي ظهرت بصفقتها الجديدة مع انطواء الحزب الباردة، فسيحة لكلام على ثوابت في سيرورة النظام الدولي، ومع أن ظاهرة العولمة ليست حديثة، إلا أنها أصبحت في التسعينيات من القرن العشرين طريقة حديثة لتحليل التغيرات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، وقد أدى التقدم التكنولوجي والاتصالات الحديثة إلى تقديم الاتصال مابين الناس والتحركات الاجتماعية والحكومات والمؤسسات غير الدولية مما أثر على السياسة بطريقة جديدة مختلفة (11).

تعد التكتلات الاقتصادية من أهم السمات التي تميز النظام العالمي الجديد، حيث تسعى دول العالم عن طريق تشكيلها والانضمام إلى عضويتها إلى مواجهة تحديات العولمة لمنظمة المصالح الاقتصادية العالمية المستحدثة. ويشهد عالم اليوم عدداً كبيراً من التكتلات الإقليمية والقارية التي تسعى إلى تحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو مشتركة وقد شهدت الغالبية العظمى من هذه التنظيمات بينما نجحت التكتلات القديمة في إعادة

3- البعد السياسية للعولمة:

أدت ثورة تكنولوجيا المعلومات إلى تعزيز قدرة الأفراد والجماعات بينما قلصت من السلطة التنفيذية للدولة، فالدولة لا تخفي ولكنها تتفكك إلى أجزائها المنفصلة المتميزة وظيفياً. كما أن تغيراً ملحوظاً طرأ على مركز الدولة حيث بدأ التضاؤل في قوة الدولة لتحل الشركات متعددة الجنسية تدريجياً محل الدولة، لم تعد حدود الدولة القومية هي حدود السوق الجديدة بل أصبح العالم مجال التسويق، سواءً تسويق سلع أو خدمات أو أفكار، كذلك الدولة ذات السيادة اللبنة الأساسية في النظام الدولي وهي الجع في مفهوم الشرعية الدولية ولو من الوجهة النظرية⁽¹³⁾.

إن تكامل الاقتصاد العالمي يقلل من قدرة الدولة في السيطرة على اقتصادها، ويعرقل عمل الحكومات الوطنية ويصعب سلطة الدولة، كما تحولت المنظمات التطوعية (حقوق الإنسان والمرأة - الأقليات العرقية) إلى طرف فاعل في النظام الدولي يضغط على الدولة في بعض الأحيان، كما تراجعت مكانة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، فالأمم المتحدة لا تستطيع العمل بفاعلية مستقلة عن القوى العظمى التي تكونها، كما أن تلك الأمم لن تتخلى عن سلطتها وسيادتها لمؤسسة دولة، كما أن هناك تصاعداً لسلطة الثلاثي الذي يخضع بصورة شبه مطلقة لسيطرة الدول الصاعدة السبع الكبار في إطار إيديولوجية السوق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

4- الأهداف الاستراتيجية للعولمة الاقتصادية:

تحمل العولمة في ظل الوضع الدولي الراهن ذي القطب الواحد إدارة الهيمنة واختراق الآخر وسلب خصوصيته وهي تختلف عن النظام الدولي لأن ما يرسم معالمها هو رأس المال المعلوم.

ويمكن النظر على العولمة على أنها واحدة من أهم المشاريع الرأسمالية لإدارة أزمته الراهنة المتمثلة في وجود طويل الأمد وغلبة الادخار على الاستثمار بسبب الافتقار إلى منافذ الاستثمار المربح داخل الحدود القومية وذلك نتيجة انخفاض معدلات الربح، وبالتالي تكون العولمة أحد متطلبات التطور الرأسمالي لتوفير مجالات الاستثمار واستيعاب الفوائض بحيث تستطيع تجديد نفسها والتغلب على تناقضاتها والتكيف مع أزمته⁽¹⁴⁾ ولهذا لا بد من القول بأن القبول بمشروع العولمة الاقتصادية كطريق لتحقيق النتيجة

إن شروط الإمبراطورية الجديدة مع عصر العولمة تقوم على ثلاث ركائز وهي الشركات المتعددة الجنسيات، والمؤسسات الكونية، وكذلك البشر إضافة إلى العطاء الذي تضعه شبكات الاتصال وتحتوي الاقتصاد والسياسة والثقافة⁽¹⁵⁾.

إن عملية الاحاطة بظاهرة العولمة تحتاج إلى دراسة أهدافها الاستراتيجية الساعية لشمول حركة وظائف الدولة والأمة، وتفكيك نظمها الإنتاجية ومؤسساتها أي القفز فوق مهام الدولة والأمة والوطن والمواطنة، وتمكين الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات الاقتصادية الكونية من إدارة شؤون الاقتصاد العالمي وتسييره لتحل محل الدولة⁽¹⁶⁾.

إن العولمة الاقتصادية هي كيان جديد وعرض جديد لا ينتمي إلى الجغرافية ولا إلى التاريخ، حيث إن العولمة الاقتصادية تحمل عنوان اقتصاديات السوق والدعوة المعاصرة للرأسمالية العالمية وعالمية الاقتصاد، وهذا ما تدعو إليه الولايات المتحدة من أجل السيطرة والهيمنة على النظام الاقتصادي العالمي⁽¹⁷⁾.

وعليه جاءت اتفاقية Breton Wood لتضع الأسس الأمريكية لشرعية هيمنتها على صندوق النقد الدولي لإعادة الأعمار ولاحقاً GATT ومنظمة التجارة العالمية W. T. O⁽¹⁸⁾. لقد أصبحت الدول الصغيرة مطالبة بفتح أسواقها أمام صادرات الدول الكبرى وأمام التكتلات الاقتصادية العملاقة⁽¹⁹⁾.

التأثيرات السلبية للعولمة الاقتصادية:

لعل من أهم الإفرازات السلبية للعولمة الاقتصادية الخصخصة التي تعني سيطرة بعض الأفراد أو العائلات على مشروعات استثمارية ضخمة⁽²⁰⁾.

إن النظام الاقتصادي الدولي بما يحويه من فلسفة تعتمد على اقتصاديات السوق ثم برامجه، وهي برامج الإصلاح الاقتصادي وآلياته الخاصة، وهي الشركات متعددة الجنسيات. أما الفعاليات للنظام فهي قضايا التجارة الدولية والمديونية الخارجية والتكنولوجيا⁽²¹⁾.

فالعولمة الاقتصادية والتكنولوجية ستزيد من الفوارق الاجتماعية بل ستخلق قطيعة بين أقلية يستطيعون امتلاك المعرفة المتقدمة، والاندماج مع اقتصاد العولمة من جهة، وبين أغلبية ساحقة من مواطنهم يبقون على هامش هذا كله من جهة أخرى⁽²²⁾. وتؤدي العولمة إلى زيادة البطالة وزيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء واحتكارات

5- دور الشركات متعددة الجنسيات في عولمة الاقتصاد:

لعبت الشركات متعددة الجنسيات دوراً مهماً في العلاقات الاقتصادية الدولية منذ فترات تاريخية طويلة منذ سيادة الفكر التجاري وانتشار الفرد الاستعماري في القرون الماضية نظراً لأهمية الشركات متعددة الجنسيات وخصوصاً في ظل النظام العالمي الجديد الذي يتسم بعولمة الاقتصاد⁽²³⁾ وما شهدته من تنوع عظيم في الاقتصاد الحد وذلك في الأعمال التجارية المنهمكة وراء أرباح ضمن النشاطات الصناعية والتجارية والمالية، وقد انطلقت فكرة الشركات متعددة الجنسيات في البلدان المتقدمة التي جاءت نتيجة الاستعمار أو نتيجة الاستثمار أو فتح السواق بغية تحقيق نمو وازدهار اقتصادي وتتميز هذه الشركات بضخامة رأسمالها وقدرتها الفائقة على استخدام التكنولوجيا الحد وكذلك تميزاً بالمهارات التسويقية محلياً وإقليمياً ودولياً⁽²⁵⁾.

لقد أثر تطور الشركات متعددة الجنسيات على السياسة والاقتصاد الدوليين، ويطلق تعبير " متعددة الجنسيات " على الشركات الضخمة التي تشكل شركات فرعية في عدد البلدان الصناعية وتسويق منتجاتها.

لقد شهدت فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي توسع الشركات المتعددة الجنسيات التي تتقاضى الإنتاج والبساط الاقتصادي في عدة بلدان رأسمالية في آن واحد، واعتبار هذه الشركات أنها تشمل محمل العالم الرأسمالية، وكذلك تغير الميدان لتوظيف للرأسمالية التي تبتلعها ثم تسعى إلى توظيفها في أفضل الشروط⁽²⁶⁾.

من الصعوبة بمكان حصر العدد الحقيقي للشركات متعددة الجنسيات أو معرفة، هناك زهاء (650) شركة متعددة الجنسية وهي ذات التوجه في القطاع الصناعي تعبير شركات فوق العملاقة.

كما أن هذه الشركات تتمتع بالسند الاقتصادي والدبلوماسي وغالباً العسكري من " دولها " وتستغل الشركات متعددة الجنسيات في مواقفها على الأوساط الرسمية للحصول على منصب هامة لرجالها في السفارات أو في الهيئات الاقتصادية الدولية الخاصة بالنفوذ الأمريكي.

وتعد البلدان الصناعية الجديدة في الشرق الأقصى وجنوب شرق آسيا من أهم القوى التي تتزايد قواها التجارية بمعدلات سريعة تؤهلها لتحمل مكان مهمة في التجارة الدولية في المستقبل القريب⁽²⁷⁾.

ففي الوقت الراهن تسيطر (37) شركة متعددة الجنسيات، إضافة إلى (170) ألف شركة في الخارج على الاقتصاد العالمي). وتتفاعل بلدان هي: الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا فيما بينها مملكة (172) شركة في العالم. وقد ارتفعت صفات هذه الشركات ما بين 1952 و 1982 مما تعدد 3000 مليار دولار. كما ارتفع إجمالي الناتج العالمي من 22,2 إلى 26,8 خلال الفترة نفسها.

إن هذه المعطيات تعطي فكرة عن مدى تأثير الشركات متعددة الجنسيات في الحياة الاقتصادية والسياسية لبلدان كثيرة، فالدور السياسي الكبير والإمكانيات الاقتصادية الصحيحة التي تسمح للشركات متعددة الجنسيات بأن تتدخل غالباً لشؤون البلدان الداخلية ومثال عنها التخريب الاقتصادي والانقلاب العسكري في التشيلي سنة 1973م، كما أن هذه الشركات تتحدى اليوم دولة فهي ترعها على سلوك اقتصادية موافية لها.

وتعد الشركات متعددة الجنسيات من أقوى الشركات الاقتصادية التي تستخدمها الرأسمالية في حزب الاقتصاد العالمي باتجاه العولمة للأسباب التالية(28):

أ- الانتشار الواسع والسريع للشركات متعددة الجنسيات إذا وصل عددها إلى 40 ألف شركة يمتد نشاطها في جميع القطاعات وتغطي القارات الخمس في عام 1996م وتداول نحو 11000 مليار دولار وهذا يشكل 44% من الناتج المحلي العالمي الذي وصل إلى نحو 23000 مليار دولار (الوطن العربي 596 مليار) وتسيطر الشركات متعددة الجنسيات على ثلث الاستثمارات الأجنبية المباشرة وثلث التجارة الدولية في مجال السلع والخدمات(29).

ب- أدى الدور الأساسي الذي قامت به الشركات متعددة الجنسيات في تمويل الاستثمار والإنتاج والخدمات والتجارة إلى سيادة أنماط عالمية في الإنتاج من حيث علاقات الإنتاج وشكل ملكيتها وسائل الإنتاج والتسويق والاستهلاك والاستثمار والإعلان والدعاية.

ج- يواكب العولمة أحياناً كثير تزايد دخول مالكي وسائل الإنتاج وارتفاع أسهم الشركات وهذا يؤكد أن لا مكان للمشاعر والمواقف الإنسانية في النظام الرأسمالي العالمي.

وإذا كان هناك خيار بين الإنسانية والاقتصاد فليس للرأسمالية سوى الخيار الثاني الذي أدى إلى تسريح 43 مليون عامل من عمال في المؤسسات الأمريكية خلال عشرين عاماً. أصبحت الشركات متعددة الجنسيات تتحكم بالاقتصاد العالمي، وتتحكم بالإنتاج وتبادله

صناعية في هذا المجال أو في ذلك وتتحكم باستعمال رأس المال وبخلق الأزمات أو حلها، فهي تتحكم ببعض السياسة والاقتصاد.

وتشكل عمليات الشركة امتداد الهيمنة الإمبريالية الأمر الذي يربطها ضمناً بواقع الاستعمار، فسلوك المستثمرين يركز أساساً على حق الامتداد القضائي لدولهم وبذلك يصبحوا فوق القانون سواء في الدول النامية أو في الدول الصناعية. كما تشكل عمليات الشركات العالمية نمواً اقتصادياً لها دون تطوير البلد المضيف.

وهذا الوضع يناقض المصلحة القومية لاسيما في العالم الثالث حيث التحسين المستمر بجانب حكومة ذات سيادة هدفها التحديث والتطوير الاقتصادي - أصبح مرادفاً للمصلحة الوطنية⁽³⁰⁾.

وقد تبلور العمال التجاري العالمي عن طريق اتفاقية " الجات " عن مبادئ مهمة يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ - مبدأ عدم التمييز أو قاعدة المعاملة الوطنية، والمقصود بها تقييم معاملة كل دولة لسلي الدول الأخرى معاملة السلع الوطنية فيما يتعلق بالضرائب المحلية أو الأنظمة المعدل بها.

ب - مبدأ حظر القيود الكمية، والمقصود بها أن يتم امتناع كل الدول المشاركة في اتفاقية " الجات " عن استخدام القيد الكمي، أي تحديد الواردات بكمية صعبة في أساليب التعامل التجاري مع البلدان العالمية.

ج - مبدأ تخفيض الرسوم الجمركية.

د - التعهد بتجنب سياسة الإغراق، بحيث تحاول الدول الأعضاء عدم دعم السلع الموجه للتصدير دعماً مالياً مباشراً، بحيث أن الاتفاقية تريد ترشيد قيم التنافس الحر بين الشركاء والمنشآت التجارية دون التدخل الحكومي⁽³¹⁾.

6- أثر النظام العالمي على الأقطار العربية والإسلامية

تدل المؤشرات على أن مصير أغلب دول الجنوب ومنها الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية سوف يكون المزيد من التهميش لا سيما وأن أغلب هذه الدول خرجت من عقد الثمانينيات وهي تعاني مشكلات مختلفة.

ويمكن بلورة أهم المؤشرات التي تكشف عن تزايد احتمالات تهميش أغلب بلد الجنوب في ظل أوضاع النظام الدولي الجديد فيما يلي⁽³²⁾.

أ - وجود مجموعة من الاختلافات والبيانات التي تكشف عن غياب العدالة فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية من الشمال والجنوب، وقد كشف التقرير الثالث عن " النزعة البشرية 1992 الذي أصدره البرنامج الإغاثي للأمم المتحدة في منتصف عام 1992 عن حقائق خطيرة بهذا الخصوص أهمها:

أن (20%) من سكان العالم يحصلون على (82,7) من مجموع دخل العالم بينما الـ (20%) الأقل فقراً يحصلون على (1,4%) من دخل العالم والـ (20%) الأقل فقراً يحصلون على (1,9%) من دخل العالم وهناك (20%) ثالثة فقيرة تحصل على (2,3%) من دخل العالم وهذا يعني أن (20%) من سكان العالم يحصلون على 5,2% من إجمالي دخل العالم ويكشف هذا عن الفجوة الواسعة بين أغنياء العالم وفقرائه.

ب - إن الدول الغنية تستهلك حوالي (70%) من البطالة العالمية و(75%) من معادن العالم، و(80%) من أخشابها و(60%) من طعامه وفي الوقت نفسه يوجد (2300) مليون لا يستطيعون الحصول على مياه الشرب الصالحة ناهيك عن انتشار المجاعات في العديد من الدول الإفريقية في الوقت الذي تعاني فيه بعض دول الشمال من التخمة.

ج - يشير التقرير إلى أن فوراق الغنى والفقر تزداد بمعدلات كبيرة ففي عام 1960 كان دخل الفرد بالنسبة للعشرين في المائة من سكان العالم الذين يعيشون في الدول المتقدمة أكثر من دخل الفرد بالنسبة للعشرين في المائة الذين يعيشون في الأكثر فقراً بحوالي 309 ضعف، وفي عام 1989 تزايدت الفجوة ليصبح الفارق من دخل الفرد في المجموعتين حوالي (60) ضعفاً.

د - ذكر التقرير أيضاً أن تخصص الاتفاق العسكري نسبة (30%) فقط خلال عقد التسعينات ممكن أن يوفر لجهود التنمية (1500) مليار دولار منها (1200) مليار دولار للدول المتقدمة (300) مليار للدول المتخلفة.

ومن المفارقات أنه في الوقت الذي تذهب فيه بعض الدول المتقدمة إلى حقها في التسلح، فإن الدول النامية نتيجة إلى زيادته إذا أن حوالي (75%) من تجارة السلاح في العالم تذهب إلى الدول النامية⁽³³⁾.

* تأثير العولمة الاقتصادية على الأقطار الإسلامية

- تمثل العولمة تحدياً خطيراً لاقتصاديات الدول الإسلامية ويمكن تحديد أهم الأهداف والنتائج التي تحصل عليها الأقطار الإسلامية في ظل العولمة وفقاً لما يلي (34):
- 1 - تهدف العولمة إلى تصفية أنماط الإنتاج على الرأسمالية وتصفية شروطها لصالح سيادة نمط الإنتاج الرأسمالي وحده شروطه.
 - 2 - ستؤدي العولمة إلى تزايد البطالة بجميع أشكالها وأنواعها.
 - 3 - سترتفع فاتورة الغذاء المستورد للأقطار الإسلامية بسبب تحرير التجارة في المواد الغذائية وإلغاء سياسات الدعم للصادرات في دول المركز.
 - 4 - تهدف العولمة إلى تحويل كل المنتجين المباشرين في الأقطار الإسلامية إلى العمل المأجور.

1- تأثير العولمة على الوطن العربي

بدأت طروحات العولمة متزامنة مع السوق الشرق أوسطية والشراسة البحر متوسطية وقبول إسرائيل في مجمل النشاط الاقتصادي العربي، ويمكن إبراز تأثيرات العولمة في الآتي (35):

- أ - تقليل دور الدولة في مجال الحماية الاجتماعية مما يفقدها المصدقية وضبط الأمن
 - ب - تعميم ظواهر البطالة والفقر والحرمان لسبب اتجاه الدول الأخذ بالخصخصة
- كذلك من مخاطر العولمة على المنطقة العربية تحرير الأسواق المالية فيصبح سعر تداول العملات والسياسات الاقتصادية متوقفاً على التوقعات المتضاربة لأشد قوة من بعض المصارف المركزية وكذلك جاء إلى ضعف الهياكل الاقتصادية العربية لكونها اقتصاديات مشوهة يعتمد المورد الواحد للاقتصاد القومي مما يجعلها غير قادرة على مجارات الاقتصاد الكوني والتعايش معه والتكيف مع متطلباته.
- كما أن العولمة ترتب على المنطقة العربية التزامات غير منطقية يصعب التعامل معها من هذه الالتزامات:

- * حرية التجارة.
- * مبدأ الدول الأكثر رعاية.

* مبدأ المساواة في - الم - ٢١.١ - وفقاً للمادة ١١٨ - ١٠١

* حقوق الملكية الفردية لجميع الناس.

* منع الاضطهاد الديني (وهو المشروع الذي أقره الكونغرس الأمريكي وضمه خصيصاً للمنطقة العربية).

* مشروعية مكافحة الإرهاب ويعني ذلك عولمة الإرهاب بغض النظر عن مشروعية حقوق الشعوب.

2- تأثير العولمة على الوطن العربي رؤية مستقبلية:

يمكن إيضاح تأثيرات العولمة على مستقبل الوطن العربي من أجل استشراف المستقبل ومحاولة التركيز على تداعياتها من أجل العمل الموحد لمواجهة تلك التحديات.

أ - تشير التقارير إلى أن سكان الوطن العربي عام 2002 يصل إلى 310 مليون بمعدل 2,5 وهو من أعلى المعدلات في العالم إذا لا يتجاوز هذه المعدل 1,9 في الدول النامية و 0,7 في الدول المتقدمة، ومع أن متطلبات النمو السكاني المتزايد تفرض أن تكون متطلبات النمو الاقتصادي متزايدة هي الأخرى إلا أن الواقع يشير إلى أن الوطن العربي يخضع لفقر غذائي يتجاوز 20 مليار سنوياً⁽³⁶⁾.

ب - قيمة إجمالي الدخل القومي للدول العربية 380 مليار سنوياً مما يعادل 21% من دخل ألمانيا و 31% من دخل إيطاليا وتتكون صادرات الوطن العربي من 89% من مواد أولية و 11% سلع صناعية في حين أن استيراد العالم العربي يكون 74% سلع صناعية و 26% مواد أولية.

ج - تتجاوز مديونية الوطن العربي 170 مليار دولار (دون العراق) التي تزيد مديونيتها عن 200 مليار ومن المتوقع أن يصل حجم الفجوة الغذائية إلى 30 مليار دولار كما تمثل المجتمعات العربية أدنى نسبة في العالم فيما يتعلق بتعليم المرأة⁽³⁷⁾.

وفي إطار هذه الهيمنة تصبح مهمات الدولة في الوطن العربي منحصرة بمجرد التسيير الإداري اليومي لسياسات مفروضة وبرامج من مؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهيئة المعونة الأمريكية وطبقاً لشروط الشركات عابرة القومية التي تستثمر في الأقطار العربية ومتطلباتها أصبحت مهمة الدولة في الوطن العربي تنحصر في إدارة الأزمة أو سياسة إدارة الأزمات⁽³⁸⁾.

7- سبل مواجهة النظام العالمي الجديد

لقد كان التخوف من الانبعاث الإسلامي أحد العوامل الرئيسية التي دعت الولايات المتحدة إلى إشعار النظام الدولي الجديد لمحاولة استيعاب أو القضاء عليه⁽³⁹⁾. ولكن تستطيع الأمة والحركة الإسلامية مواجهة مؤامرة النظام الدولي الجديد الذي يحاول حد انبعاثها فإن عليها أن تتسلح بالوعي الفكري والحسي السياسي والنظرة الثاقبة نحو الأشياء واليقظة في مواجهة مخطط الأعداء.

أما العنصر الآخر الذي فرض النظام الدولي الجديد فهو يتعلق بالنزاع بين المسلمين من جهة والكيان الصهيوني من جهة أخرى.

لقد أصبح ما يسمى بالصراع العربي الإسرائيلي كقنبلة موقوتة تهدد بالانفجار في أي لحظة لتعرض كل ما بناه المستثمرون في المنطقة للخطر والزوال ولا سيما بعد انطلاق الانتفاضة الفلسطينية ومرور التيار الإسلامي كقوة مناهضة أساسية للعدو الصهيوني على أرض فلسطين.

ومع بروز الحالة الإسلامية - محكها الفكري الثابت - ووجودها كعنصر رئيسي في مواجهة إسرائيل لتقليل القى أصبح استمرار الصراع العربي الإسرائيلي يساهم في هذا الرادع الذي يتمشى معهن ليس إيقاف التوسع الإسرائيلي فحسب بل يهدد الكيان الصهيوني.

ومن هنا انطلقت الدعوة الأمريكية لنظام دولي جديد، لتحقيق مصالح بين العرب وإسرائيل وتنازل إسرائيل عن جزء من الأراضي التي احتلتها عام 1967 خوفاً من الخطر المحدق بها الذي يهدد وجودها كله، وفي مقابل ذلك يصبح الوقوف أمام التخريب العالمي اليهودي والفساد والهيمنة الاقتصادية في بلاد المسلمين.

وخلاصة القول، إن الممارسات الأمريكية المرتبطة ببناء نظام دولي جديد تتناقض إلى حد كبير مع الشعارات والمبادئ المطروحة في هذا العدد ولا سيما فيما يتعلق باحترام الشرعية الدولية وتدعم دور الأمم المتحدة⁽⁴⁰⁾.

وبما أن العالم يعيش عصر النكبات الاقتصادية العالمية بدلاً من السياسات القطرية الضيقة لا بد من اغتنام الفرصة لوضع أسس التعاون الاقتصادي الإسلامي للدخول في النظام العالمي الجديد (العولمة) وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى المقترحات التالية⁽⁴¹⁾:

- قيام سوق إسلامي رأسمالي وحركته في إطار الأقطار الإسلامية ووضع إطار قانوني وتشريعات جديدة تتلاءم مع المتغيرات الحاصلة في الأسواق العالمية.
- تسهيل حرية انتقال الإنتاج وقوة العمل والأشخاص ورأس المال بين الأقطار الإسلامية ووضع إطار قانوني وتشريعات جديدة تتلاءم مع المتغيرات الحاصلة في الأسواق العالمية.
- دعم الإصلاحات الاقتصادية وتأهيل الاقتصاد الإسلامي للدخول في القرن الحادي والعشرين ضمن التكتلات الاقتصادية العالمية العملاقة.
- توحيد السياسات النقدية والمالية والجمركية والنقل والإنترنت والتجارة الخارجية.
- وضع إستراتيجية بناء القدرة التنافسية التي تعد من أهم عناصر الاستراتيجية العليا للتنمية الشاملة في الأقطار الإسلامية.
- الارتقاء بالقدرات البشرية على مستوى الأقطار الإسلامية⁽⁴²⁾.

الاستنتاجات والتوصيات:

1- الاستنتاجات:

في ضوء دراسة ظاهرة العولمة بأبعادها السياسية والاقتصادية والإنسانية في ظل إن النظام العالمي الجديد يمكن القول أن هذه الظاهرة بدأت مع بداية ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوى عظمى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وقد ساعدها على ذلك أيضا ثورة التكنولوجيا والمعلومات التي استطاعت أن تجعل من العالم قرية صغيرة وبما أن النظام العالمي القديم قد تمكن من تجزئة العالم فقد وجد في العولمة طريقا جديداً في السيطرة على الدول من خلال استخدام شبكات الاتصالات والفضائيات وعن طريق الشركات متعددة الجنسيات أو عن طريق افتراق الثقافات بما فيها الثقافة العربية والإسلامية.

لقد أصبحت ظاهرة العولمة ظاهرة حقيقية وليست مجرد افتراض أو مصطلح قابل للتبلور والتطور على الأصعدة كافة، ويجب على العالم العربي والإسلامي أن يكون أكثر حذراً في التعامل مع هذه الظاهرة فهناك الكثير يحاول مقاومة العولمة وهناك أيضا من يراها في مصلحة العالم العربي والإسلامي، لكن المفيد هو كيف تستطيع الدول العربية الإسلامية التعامل مع هذه الظاهرة بحيث تستفيد من أبعادها الإيجابية وتتجنب أبعادها السلبية.

2- التوصيات:

إن المطلوب في مواجهة العولمة وتأثيراتها على العالم العربي والإسلامي وتحقيق الفائدة الايجابية منها هـ:

- ❖ إنشاء منطقة عربية للتجارة الحرة، وسوق عربية مشتركة.
- ❖ مراعاة أحوال الشركات العربية الناجحة وعدم بيعها وخصخصتها.
- ❖ المحافظة على القيم الدينية والأخلاقية والعادات والتقاليد الحسنة.
- ❖ حماية الصناعات المحلية ومحاولة رفع جودتها لتضاهي منتجات وصناعات الدول الغربية وصناعاتها.
- ❖ استخدام الفكر العربي وإعلامه، بما يخدم المصلحة العربية والإسلامية وبعث الروح الوطنية في نفوس الأجيال القادمة من خلال المناهج المدرسية المعدة لهذا الغرض.

الهوامش:

- 1- د. حن عبد الله جوهر، منطقة الخليج بين ضغوطات العولمة الاقتصادية وتحديات التكامل الإقليمي، السياسة الدولية، العدد 144، أبريل 2001 ص 8.
- 2- محمد الأطرش، العرب ولعولمة: ما العمل؟ المستقبل العربي، العدد 4229 مارس 1998، ص 100.
- 3- اسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة والرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الأمبريالية، المستقبل العربي، لعدد 222، اغسطس 1998 ص 4.
- 4- النظام العالمي الجديد مصطلح استخدمه الرئيس الأمريكي جورج بوش بمناسبة ارسال القوات المريكية للخليج وقد استخدم هذا المصطلح ثلاثماية مره اثناء ازمة وحرب الخليج الثالثة.
- 5- السيد سعيد محمد مجلة العربي الكويتية، العدد 494 يناير 2000 ص 73.
- 6- الكلمة الفرنسية المذكورة ايما هي ترجمة لكلمة (Globalizatin) الإنجليزية التي ظهرت أول ما ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية وهي تفيد معنى الشيء وتوسيع دائرته لتشمل الكل أي إكساب الطابع العالمية.
- 7 - محمد آدم، العولمة وأثرها على اقتصاديات الدول الإسلامية ذر القعدة - 1420، شباط

- 9 - بول سالم، الوعيات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، ورقة مقدمة إلى ندرة (الغرب والعالم) نظمها مركز الوحدة العربية ببيروت 18-20 كانون الأول 1987 نشرت في مجلة المستقبل العربي العدد 229 آذار 1998 ص 89.
- 10- جالك اداء، علما الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات، ترجمة فطانيوس جبيب، دار طلاس للترجمة، دمشق 1989 ص 20.
- 11- سعد الشلمانية، العولمة والدولة القومية، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية العدد 253 ص 162-166.
- 12 - مفيد محمود شهاب، المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة 1990، ص 112.
- 13 - د. غسان سلو ورفيقهن العولمة والدولة والوطن والمجتمع، دار النهضة العربية، لبنان 2002 ص 21.
- 14 - عبد الله عثمان، العولمة (دار الوراق: 1999) ص 25.
- 15 - هربرت شيلر. " المتلاعبون بالفصول "، عالم المعرفة، العدد 243، 1999، ص 15.
- 16 - عبد الله عثمان، مرجع سابق ص 20-21.
- 17 - هشام حداد، العولمة في فهمها وتجسيدها، دمشق، دار طلاس للدراسات والنشر، 1999، ص 52.
- 18 - هانسن بيتر، مارتن هار الد شومانز " فتح العولمة "، عالم المعرفة، العدد 231، ص 12.
- 19 - سيف الحروان. " العولمة الاقتصادية واختراقها الحدود الومية للدول " مجلة المنتدى العدد 155 ص 10-11.
- 20 - عبد الله، مرجع سابق، ص 32.
- 21 - اسحق الفرخان، انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي، عمان، مركز دراسات الشرق الاوسط، 2001 ص 185.
- 22 - علي اوميلين قضايا عربية وتحديات العولمة (عمان، منتدى عبد الحميد شومان الثقافي) 1998 ص 20.
- 23- خالد عبد العزيز الجزهري، الاندماج مابين الظاهرة والحسن السياسة الدولية العدد (140) ابريل 2000 ص 172.
- 24- JOAN ROBINSON, Eta well. Anln Troduction To modem Economics. Mc Grew-hill box O. Uk. 1974
- 25- Abdul A. SAID And LUIS R. SIMMONS. The politics PE Transition, The new

- 26 - لسيفتن، نظريات اقتصادية عن محك الواقع، ترجمة د. مصطفى كريم، الفاربي للنشر والتوزيع، ط 1، 1980 ص 148.
- 27 - د. سعيد النجار، الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينيات، القاهرة، دار الشروق، ط 1 1991 ص 7.
- 28 - مصطفى محمد العبد الله، العولمة الاقتصادية واثارها في البلدان العربية، بناء الاجيال، السنة الثامنة، العدد الثاني والثلاثون، تشرين الأول 1999 ص 10-11.
- 29 - المرجع السابق، ص 11.
- 30 - د. محمد فطاب، مشكلات العلاقات الدولية، دور الشركات العالمية في السياسة الجامعية.
- 31 - محمد العصمي، منظمة التجارة العالمية والعولمة الاقتصادية، البيان. العدد 170، 2002م، ص 47-48.
- 32 - محمد عبد الشفيق عيسى، العلاقات الاستقطاب الغربي وتطوير التكنولوجيا الصناعية 1983. ص 75.
- 33 - محمد عبد الشفيق عيسى المرجع السابق ص 28.
- 34 - محمد ادم، مرجع سابق، ص 14-17.
- 35 - د. حميد السعدون، العولمة وقضاياها، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2000 ص 42.
- 36 - المرجع السابق ص 111.
- 37 - د. وصال نجيب الغزاوي، العولمة بين الحتمه والاختيار، معهد الدراسات والبحوث العربية، القاهرة، ابريل 1999.
- 38 - أحمد ثابت، العولمة والعرب، خيارات اقتصادية ما بين التهمش والاقتصاد، المستقبل العربي، العدد 203، ص 111.
- 39 - محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية / الطبعة الثالثة - المملكة المصرية الحديثة 1972 ص 265.
- 40 - محمد عبد السميع، العلاقات الاستقطابي الدولي العربي وتطور التكنولوجيا لدول العالم الثالث، 1983.
- 41 - د. علي حيش، العولمة والبحث العلمي، ملحق الاهرام الاقتصادي العدد بتاريخ 1 ديسمبر 1998 ص 18.
- 42 - محمد ادم، مرجع سابق، ص 14-17.